مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٤٧

الثلاثاء، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيشيكاني/السيدة شينو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	الإكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوسيي
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبس
	موزمبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2018/241)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الإعراب عن التعاطف في وفاة معالي السيد مايكل موسى أدامو، وزير خارجية غابون

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تلقى أعضاء مجلس الأمن بحزن عميق نبأ وفاة معالي السيد مايكل موسى أدامو، الدبلوماسي الموقر ووزير خارجية غابون الذي وافته المنية مؤخرا. ويتذكرون اللباقة التي ترأس بها الوزير أدامو عدة جلسات لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

ويتقدم أعضاء مجلس الأمن بتعازيهم القلبية لأسرة السيد أدامو، وللبعثة الدائمة وحكومة غابون ولجميع الأشخاص الذين فقدوه في غابون وخارجها.

وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أرجو أن نقف جميعا مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على وزير الخارجية مايكل موسى أدامو.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2018/241)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كندا والجمهورية الدومينيكية وهايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد روبرتو ألفاريز غيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيلين لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/41، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لا ليم.

السيدة لا ليم (*تكلمت بالإنكليزية*): إن شهر كانون الثاني/يناير شهر حلو ومر بالنسبة لهايتي، حيث تقترن احتفالات الاستقلال بالذكرى المؤلمة للزلزال المريع الذي دمر العاصمة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وأودى بحياة مئات الآلاف من الناس وشرد آلافا آخرين. وكانت فعاليات إحياء ذكرى المأساة هذا العام صامتة، وطغت عليها الأزمة التي طال أمدها التي يواجهها البلد حيث تتكس مكاسب الانتعاش التي تحققت بشق الأنفس على مدى سنين، ويكافح الهايتيون لإعادة البلد إلى طريق الديمقراطية.

وصل العنف المرتبط بالعصابات إلى مستويات لم نشهدها منذ عقود. إذ زادت جرائم القتل والخطف للعام الرابع على التوالي: تم تسجيل ١ ٣٥٩ حالة اختطاف في عام ٢٠٢٢، أي أكثر من ضعف العدد المسجل في عام ٢٠٢١ وبلغ متوسطه حوالي أربعة في اليوم. كما ارتفعت جرائم القتل العمد بمقدار الثلث مقارنة بالعام السابق. وتم الإبلاغ عما مجموعه ٢ ١٨٣ جريمة في عام ٢٠٢٢، تمس جميع شرائح المجتمع تقريبا، بما في ذلك مرشح رئاسي سابق ومدير أكاديمية الشرطة الوطنية.

ويثبت التقرير المقبل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن حروب النفوذ التي شارك فيها تحالفان من العصابات – أسرة G9 وحلفاؤها، و G-Pep – بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل في عدة أحياء في حي سيتي سولاي. العنف هو جزء من استراتيجيات محددة جيدا تهدف إلى إخضاع السكان وتوسيع السيطرة على الأراضي. وقد لجأت العصابات بشكل متزايد إلى القتل المتعمد للرجال والنساء والأطفال – بعضهم لا تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات يتعرضون للاغتصاب الوحشي

– كتكتيك لنشر الخوف وتدمير النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية الخاضعة لسيطرة العصابات المتنافسة. ومنعت العصابات عمدا الحصول على الغذاء والماء والخدمات الصحية، في خضم تفشي جائحة الكوليرا، من خلال محاصرة وتشريد مجموعات سكانية بأكملها تعيش بالفعل في فقر مدقع.

ويواجه ما يقرب من ٥ ملايين شخص ظروف الجوع الحاد في جميع أنحاء البلد. وفي حين أن ٩٠ في المائة من المدارس تعمل الآن، فإن آلاف الأطفال، لا سيما من يعيشون في المناطق المتضررة من العصابات، لم يبدأوا بعد عامهم الدراسي. وهناك تقارير متزايدة عن تجنيد القصر للعمل في العصابات. ومن المرجح أن تتطلب خطة الاستجابة الإنسانية أموالا تعادل ضعف ما كان مطلوبا تقريبا عام ٢٠٢٢. وأحث الجهات المانحة على مواصلة التبرع بسخاء من أجل المساعدة في تلبية الاحتياجات العاجلة، فضلا عن معالجة الفجوات الإنمائية الطويلة الأجل الموجودة في البلد.

ويعني انتهاء ولاية أعضاء مجلس الشيوخ العشرة في ٩ كانون الثاني/يناير أنه لم يتبق في البلد مسؤول منتخب واحد. وبالرغم مما يشكّله ذلك الفراغ المؤسسي من تحد كبير، فإنه يتيح فرصة لهايتي لتقييم الحالة والنظر في الأسباب الجذرية لأوجه الخلل ووضع البلد على مسار معالجتها. وهناك تطوران رئيسيان يمكن، إذا ما تلقيا الدعم المناسب، أن يساعدا في رسم طريق للعودة إلى المساءلة وسيادة القانون واستعادة المؤسسات الديمقراطية.

وكان أعضاء مجلس الأمن وراء التطور الأول، وذلك حين اتخذوا بالإجماع القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، الذي ينص على فرض تدابير جزائية على من يدعمون الأنشطة الإجرامية وأعمال العنف الذي تشارك فيه الجماعات المسلحة. وكما أشرتُ في آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9233)، فقد حظيت الجزاءات الثنائية أيضا بالترحيب خلال تلك الفترة. وتفسح هذه التدابير المجال لإجراء المزيد من الحوار السياسي والإصلاحات الضرورية. وقد تعزز ذلك بفضل التطورات المشجعة في الجهاز القضائي، حيث تُتخذ خطوات جديدة لفحص سجلات القضاة ولخفض مدد الاحتجاز السابق للمحاكمة.

وكان التطور الثاني قيد التبلور حين قدمتُ إحاطتي إلى المجلس في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وتُوج في وقت لاحق من ذلك اليوم بتوقيع مجموعة واسعة من الشخصيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات الدينية والنقابات العمالية، ولأول مرة على الإطلاق القطاع الخاص، على "توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل وإقامة انتخابات شفافة". ويضع توافق الآراء جدولا زمنيا لتنصيب حكومة منتخبة بحلول شباط/فبراير ٢٠٢٤ ويتضمن قائمة بالخطوات التي يتعين اتخاذها فورا لتعزيز الإصلاحات المالية لزيادة تحصيل إيرادات الدولة واستعادة الخدمات العامة. وقد أنشئ الآن مجلس انتقالي أعلى وأُطلق عليه اسما. وسيعمل المجلس مع الحكومة لتقديم ترشيحات لمحكمة النقض – أعلى محكمة في البلد – والمجلس الانتخابي المؤقت، وسيعين لجنة لمراجعة الدستور.

إن الاتفاق لم يُحسم بعد بأي شكل من الأشكال ولا يزال مفتوحا من حيث المبدأ. وتتيح سلسلة الموائد المستديرة، التي ستتضمن مناقشات بشأن وضع خريطة طريق انتخابية شاملة للجميع وخطة للأمن القومي، فرصا للأطراف المهتمة التي لم تلتزم بعد بالمشاركة بالانخراط في هذه الجهود.

والواقع أن الاتفاق، الذي يتزايد عدد الملتزمين به كل يوم، هو أكثر علامة واعدة تنبثق عن جهود الحوار حتى الآن. ونشعر بالتفاؤل إزاء ردود الفعل الإيجابية التي نتلقاها من القادة السياسيين الرئيسيين والشركاء الدوليين على حد سواء. بيد أن التنفيذ سيشكّل عنصرا أساسيا لبناء الثقة في الاتفاق. وتمس حاجة البلد إلى أن يرى الناس أولئك الموجودين في مواقع النفوذ والقيادة، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، بمن فيهم المغتربون، ينحون خلافاتهم جانبا ويضطلعون بدورهم في استعادة مؤسسات الدولة الشرعية.

تظل الشرطة الوطنية الهايتية أولوية لدى الحكومة، حيث زادت الميزانية المخصصة لها للسنة الحالية بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا

لتصل إلى ١٦٢ مليون دولار. وفي الشهر الماضي، انضمت الدفعة الثانية والثلاثون من المجندين الجدد – ٧١٤ فردا إضافيا، من بينهم ١٧٤ امرأة، إلى قوة الشرطة. وأشكر الشركاء الذين يساهمون في العمل مع الصندوق المشترك للتبرعات دعما للشرطة الوطنية الهايتية. فالشرطة تستخدم العربات المصفحة التي اشتروها، والتي لا تزال تصل إلى هايتي، لشن عمليات ضد العصابات والتي كُللت بعضها بالنجاح أكثر من البعض الآخر. ومع ذلك، يظل التحدي يكمن في الحفاظ على المكاسب التي تحققت بعد تلك العمليات وتعزيزها.

وحسبما ورد في تقرير الأمين العام (S/2023/41) وكما أشرتُ آنفا، فإن توافق الآراء الوطني والجزاءات تطوران مهمان يمكن أن يسهما إسهاما مجديا في التغلب على الأزمة وأن يساعدا في تخفيف المعاناة التي يعجز عنها الوصف. فهما يرسمان طريقا واضحا لاستعادة الديمقراطية والشرعية. ويكمن العنصر الثالث الذي سيعزز كلا من الشرطة الوطنية الهايتية وهذين التطورين في نشر قوة دولية متخصصة، كما جاء في طلب الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر. ولم يتحقق ذلك بعد.

والواقع أنه من دون نشر قوة دولية تعمل بطريقة متكاملة مع الشرطة الوطنية الهايتية، ستظل الآثار الإيجابية جدا حتى الآن للعملية السياسية وتدابير الجزاءات هشة وعرضة للانتكاس. ويرغب الهايتيون بشدة في الحصول على تلك المساعدة حتى يتمكنوا من ممارسة حياتهم اليومية في سلام. فالسكان يعيشون في خوف وجميعهم مدركون تماما للقيود المفروضة على قوة الشرطة. وفي شهر إحياء الذكرى هذا، يعول شعب هايتي، الذي لا تنتهي معاناته أبدا، على مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لا ليم على إحاطتها

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على إحاطتها.

تواصل الولايات المتحدة العمل من أجل معالجة الأزمة الإنسانية في هايتي، فضلا عن مسألة انعدام الأمن فيها، وتظل تدعم الجهود التي تقودها هايتي لتيسير الظروف السياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونود أيضا أن نشكر إكوادور على اضطلاعها بدور المشارك في الصياغة في ملف هايتي ونتطلع إلى التعاون في العمل مع بقية أعضاء مجلس الأمن من أجل معالجة الحالة الراهنة في هايتي.

ونشعر بالتفاؤل إزاء تمكن مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة السياسية والقطاع الخاص ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والرابطات التجارية وغيرها من الاجتماع معا للاتفاق على الخطوات اللازمة لكي تمضي هايتي قدما نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويتيح اعتماد اتفاق ٢١ كانون الأول/ديسمبر فرصة للهايتيين للعودة إلى استعادة الاستقرار في بلدهم وتحسين الحوكمة. ومن الأهمية بمكان أن يظل الاتفاق السياسي وتنفيذه شاملين للجميع. ونقدر الدور الذي اضطلع به المجتمع المدني والقطاع الخاص في المساعدة على جلب الأطراف المختلفة سوية.

وعلاوة على ذلك، يتعين على هايتي، سعيا لتيسير إحراز تقدم في الوفاء بمتطلبات الاتفاق السياسي، أن تتصدى لتحديات انعدام الأمن المستمرة. فقد بلغ العنف المرتبط بالعصابات مستويات غير مسبوقة ولم يسفر ذلك إلا عن تفاقم الأزمة الإنسانية المستمرة وإعاقة قدرة البلد على التصدي لتفشي الكوليرا، الذي كان له تأثير غير متناسب على الأطفال والشباب. فلا نزال نرى الأطفال والشباب يتعرضون للتجنيد على أيدي العصابات الإجرامية. ونشهد ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، حيث تستخدم تلك العصابات الإجرامية نفسها العنف الجنساني، بما في ذلك الاغتصاب، لبث الخوف وتوسيع نطاق سيطرتها الإقليمية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة فيما يساعد هايتي أيضا على معالجة انعدام الأمن حتى يمكن إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. ونشيد بالجهود التي بذلتها الشرطة الوطنية الهايتية

لكسر حصار العصابات لمحطة فارو للوقود في الخريف الماضي، الذي عطل حياة عدد لا يحصى من الهايتيين وأدى مباشرة إلى إغلاق بعض المستشفيات وتعطيل إيصال المساعدات الإنسانية.

ويبعث فينا الأمل إن إنشاء مجلس الأمن نظام للجزاءات ردع الذين قد يقومون بأعمال العنف التي تتسبب في زعزعة الاستقرار في هايتي ويمولونها. وتحدد الولايات المتحدة أهدافا إضافية متورطة في الاضطرابات في هايتي لترشيحها للإدراج في قائمة الأمم المتحدة.

ونسلم بالحاجة إلى دعم الإصلاحات المؤسسية، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الأمنية والإنسانية العاجلة لهايتي. وتسعى الولايات المتحدة، من خلال الخطة العشرية لقانون الهشاشة العالمية، إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، والبناء على إصلاح قطاع العدالة مع معالجة المشاركة المدنية والفرص الاقتصادية. كما نحث الدول الشريكة على الإسهام في صندوق الأمم المتحدة المشترك نظرا للحاجة الماسة إلى تغيير الحالة الأمنية في هايتي.

والوقت عامل جوهري من أجل تحويل مسار البيئة الأمنية القاسية في هايتي. وسيكون من المستحيل إحراز تقدم على الجبهات السياسية أو الاقتصادية أو الإنسانية بدون تحسين الأمن. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة التركيز على دعم جهود هايتي لتلبية جميع هذه الاحتياجات.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازي في وفاة وزير الخارجية موسى أدامو المأساوية. لقد ظل طوال حياته يشن حملة نشطة من أجل تعزيز السلام والأمن في إفريقيا، وقدم إسهامات قيمة في الحفاظ على السلام العالمي. إن وفاته المأساوية خسارة كبيرة لشعب غابون. وأتقدم بخالص التعازي إلى السفير بيانغ وإخواننا وأخواتنا في البعثة الدائمة لغابون لدى الأمم المتحدة.

لقد قدمت لنا الممثلة الخاصة لا ليم للتو إحاطة بالحالة في هايتي، أمتن لها عليها. كما أرحب بحضور وزير خارجية الدومينيكان والممثلين الدائمين لهايتي وكندا في جلسة اليوم.

لم تتحسن الحالة في هايتي، خلال العام الماضي، مع وجود فراغ في السلطة السياسية وتفشي عنف عصابات يثقل كاهل شعب هايتي. وقد انتهت فترة ولاية مجلس النواب الهايتي والرئيس في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢، على التوالي، وانتهت فترات ولاية رئيس مجلس الشيوخ وآخر ١٠ أعضاء في مجلس الشيوخ قبل أسبوعين. وهذا يعني أن مؤسسات الدولة في هايتي خالية تماما من الممثلين المنتخبين شرعيا. إن أزمة الشرعية السياسية هي الأزمة الأساسية في هايتي. فيجب على الأحزاب والفصائل في البلد أن تستجيب لنداء الشعب للعودة إلى النظام الدستوري وأن تتحمل المسؤولية عن دفع عملية الانتقال السياسي قدما من دون تأخير.

وقد توصلت السلطات المؤقتة، في الشهر الماضي، إلى توافق وطني في الآراء بشأن انتقال شامل وانتخابات شفافة، حيث قررت بعض الأحزاب وجماعات المجتمع المدني استعادة المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا في غضون إطار زمني مدته ١٨ شهرا. وتلك خطوة إلى الأمام، لكنها تظل أقل بكثير من توقعات شعب هايتي والأطراف المعنية. ونلاحظ أن بعض جماعات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعة مونتانا، كانت ضدها صراحة. وينبغي للأطراف في هايتي أن تواصل الدخول في حوار شامل، وأن تعزز الشعور بالإلحاح في المشاورات السياسية، وأن تتفق على ترتيب انتقالي مقبول عالميا وموثوق به وقابل للتنفيذ، من أجل تهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في وقت مبكر.

وينبغي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أن يبني منبرا للحوار بين جميع الأحزاب والفصائل الهايتية وأن يضاعف الجهود الرامية إلى تعزيز عملية سياسية بقيادة هايتية وملكية هايتية وتحترم خيارات الشعب الهايتي.

ويشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/41) إلى أن الأنشطة الإجرامية العنيفة التي تقوم بها العصابات الهايتية قد تكثفت. ومع مقتل أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص في العام الماضي، بزيادة تربو على ٣٠ في المائة عن العام السابق، يرحب الهايتيون

عموما بالجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على العصابات الهايتية ومؤيديها ويتوقعون أن يكون نظام الجزاءات فعالا في كبح أنشطة العصابات. كما أعرب بعض الناس عن أملهم في فرض جزاءات على المزيد من رجال العصابات الذين قوضوا السلام والاستقرار في هايتي. وتدعم الصين، شأنها شأن العديد من أعضاء مجلس الأمن، الجهود الرامية إلى مساعدة لجنة الجزاءات على أن تصبح جاهزة للعمل في أقرب وقت ممكن واستعراض قائمة الجزاءات واستكمالها على وجه السرعة ورصد وضمان التنفيذ الكامل لتدابير الجزاءات بغية إيجاد الرادع اللازم لعنف العصابات. وينبغي أن يكون ذلك أحد أولويات عمل مجلس الأمن.

وتشيد الصين بجهود الشرطة الوطنية الهايتية لضمان القانون والنظام، وتدعم هايتي في تحسين قدراتها على إنفاذ القانون والقضاء وتعزيز السيطرة على الأسلحة غير المشروعة والتدفقات المالية وتقديم المجرمين إلى العدالة. وترحب الصين بالشركاء الإقليميين في تقديم الدعم لبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. وعند النظر في نشر القوات، ينبغي للبلدان أن تأخذ في الاعتبار الكامل مختلف الآراء داخل هايتي وأن تستخلص الدروس المناسبة من التدخلات الخارجية الفاشلة بغية تجنب تكرار تلك الأخطاء.

إن هايتي تواجه أشد أزمة إنسانية واقتصادية منذ عقود. وقد اتسم العام الماضي، في هايتي، بانتشار العنف وتفشي الكوليرا والركود الاقتصادي وزيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وما يبعث على القلق بوجه خاص ضعف النساء والأطفال.

وقد اعتمد بلد معين مؤخرا تدابير جديدة لترحيل المهاجرين الذين يعبرون الحدود من هايتي وبلدان أخرى طلبا للجوء. وأعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن قلقه إزاء تلك التدابير التي تهدد بتقويض الدعائم الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. ونعتقد أنه ينبغي حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الهايتيين وكرامتهم، وأنه لا ينبغي لأي بلد أن يرحل المهاجرين على حساب حقوقهم الإنسانية. وتؤيد الصين جهود الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين لزيادة الموارد الإنسانية لهايتي والاضطلاع بدور بناء في تحسين الحالة الإنسانية على الأرض بغية التغلب على الصعوبات الاقتصادية وصعوبات كسب الرزق. وسنواصل الاضطلاع بدور بناء مع المجتمع الدولي لدعم شعب هايتي في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية، السيد الرئيس، أن أعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لغابون حكومة وشعبا ولزملائنا هنا في البعثة الدائمة لغابون لدى الأمم المتحدة على وفاة وزير الخارجية، معالي السيد أدامو.

وأشكُر الممثلة الخاصة، السيدة هيلين لا ليم، على إحاطتها القيمة، وعلى جهودها في هايتي. وأرحب بمشاركة هايتي والجمهورية الدومينيكية وكندا في هذه الجلسة.

في سياق مناقشة اليوم، أود الإشارة إلى أربع مسائل نرى أهمية التركيز عليها لدعم مسار هايتي نحو الاستقرار والازدهار:

أولا، نرى أن إحراز قدر من التقدم على المسار السياسي – في سياق التوقيع على اتفاق الحادي والعشرين من ديسمبر الماضي – من التطورات المُشجعة، إذ نأمل أن يُسهِم هذا الاتفاق في تعزيز الحوار السياسي الذي يعد جوهريا للتوصل إلى رؤية مشتركة بين الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي، وبالتالي تحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والأمنية وضمان استقرار هايتي على المدى البعيد. ولهذا، نُكرر دعواتنا السابقة إلى جميع الأطراف الفاعلة بتَنْحِية خلافاتها جانبا والانخراط في حوار بنّاء وشامل لتهيئة الظروف المنُاسبة لإجراء انتخابات ناجحة.

ثانيا، سيظل العنف خطرا يُقوض استقرار هايتي ما لم تتمكن المؤسسات الأمنية وسُلطات إنفاذ القانون والسُلطات القضائية من الاستجابة له بشكل فَعَّال. ونُشيد، في هذا الصدد، بجهود الشرطة الهايتية لتعزيز الأمن ونرى أهمية البناء عليها، خاصةً من حيث الاستجابة للارتفاع المُستمِر والمُقلِق لمستويات العُنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، إلا أن مُعالجة الأوضاع الأمنية على نحوٍ

شامل ومُستدام، يتطلب العمل على مكافحة الفساد والاتْجار غير المشروع بالأسلحة ومنع انتشارها وكذلك وقف التدفقات المالية غير المَشروعة. ونُشيد في هذا الصدد بتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع السُلُطات الهايتية ومساعدتها على بناء قدراتِها في التصدي لتدفق الأسلحة والأموال بطرق غير مشروعة، ونُقِر كذلك بالدور الهام للجهات الإقليمية وانخراطها المُستمِر في هذا الإطار.

ثالثاً، لدينا قلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة في هايتي والتي يجب أن تظل في صدارة أولويات هذا المجلس، حيث يعاني الشعب في هايتي من فقرٍ وشُح المياه وانعدامٍ حاد في الأمن الغذائي، بالإضافة لتأثُر البلد بالتداعيات السلبية لتغيُر المناخ، ويُضاف إلى جميع هذه الظروف التفشي السريع للكوليرا وعدم توفُر المساعدات الإنسانية الكافية. ونُدين في هذا السياق قيام العصابات بإغلاق الطُرق الرئيسية وعرقلة وصول المساعدات والخدمات الضرورية، وما تُؤديه مثل هذه الأعمال من تفاقم للأوضاع الصعبة في البلد.

رابعاً، لا يُمكنُنا إغفال تداعيات الأوضاع الإنسانية والصحية والأمنية في البلد على الأطفال وحقَهِم في التعليم، فوفقاً لليونيسيف، حُرِمَ أكثر من ٥٠٠ ألف طفل من الحصول على التعليم في هايتي العام الماضي. وإلى جانب تعريضهم للاستهداف والتجنيد من قبل العصابات، تتسبب مثل هذه القيود في حِرمان الأطفال من اكتساب المهارات التي تُمكنهِم من المشاركة لاحقاً في سوق العمل وبناء مُجتمعاتِهم، إلى جانب تقويضها لجهود التنمية. وبالتالي، فإن أي أضرار تلحق بشباب اليوم في هايتي سيكون لها بالِغ الأثر على أجيال المُستقبل، الأمر الذي يتطلب من هايتي والجهات المعنية بحث السُبل لإعادة فتح المدارس وضمان حصول الأطفال على التعليم بشكلٍ آمن ومستدام.

وختاماً، تُؤكد دولة الإمارات على تَضامُنِها مع الشعب الهايتي، وعلى دعمِها لعمل مؤسسات الأمم المتحدة في هايتي ومنها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بما يُحقق الأمن والاستقرار في البلد. كما سَنُواصل التعاون بشكلٍ بناء مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هايتي، باعتبارها أداةً مهمةً لمعالجة عُنف العِصابات في هايتي، وكذلك أي مناقشات مستقبلية متعلقة بالمقترح الذي طرحته الممثلة الخاصة.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في تكرار الإعراب للسفير بيانغ عن أعمق تعازينا للوفاة المفاجئة لوزير الخارجية موسى أدامو، وأرجو من السيد بيانغ أن ينقل مواساة بلدنا إلى حكومة غابون وشعبها.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا ليم على إحاطتها الشاملة، التي كانت كما كانت دائما مصدر قلق بالغ، رغم أنها تضمنت في هذه المناسبة لمحة من التفاؤل. وأرحب أيضا بحضور السيد روبرتو ألفاريز غيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، والممثل الدائم لهايتي.

منذ جلستنا الأخيرة حول هذا الموضوع، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، لم يحرز تقدم يذكر بشأن الحالة الأمنية في هايتي، التي لا تزال تمثل تحديا مثيرا للقلق كما كانت من قبل. ولا تزال العصابات تسيطر على جزءٍ كبير من بورت أو برنس وتشل الحركة فيها، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الرهيبة المتعددة الأبعاد التي لا يزال البلد غارقا فيها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال تفشي الكوليرا الحالي يشكل مخاطر كبيرة على سكان هايتي. وكما أشرنا من قبل، فإن الجمود السياسي الحالي والأزمات الإنسانية والأمنية في هايتي يعزز كل منهما الآخر. وبما أن أعضاء مجلس الشيوخ العشرة المتبقين في برلمان هايتي تركوا مناصبهم رسميا هذا الشهر، فإن البلد حاليا بدون مسؤول حكومي واحد منتخب ديمقراطيا. ويساور البرازيل القلق من أن يؤدي هذا الفراغ في الشرعية، إذا لم يعالج، إلى أزمة أعمق.

ولذلك، فإن تحقيق تقدم كبير في الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة أمر أساسي لكسر الحلقة المفرغة الحالية. وقد أحطنا علما على نحو إيجابي بالمبادرة السياسية التي أطلقت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر لبناء توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل وإجراء انتخابات شفافة. تشجعنا تلك المبادرة ونأمل أن تمثل بداية

لعملية شاملة لتحقيق الوحدة الوطنية. وهناك حاجة ملحة إلى توسيع توافق الآراء هذا حتى يمكن إعادة إرساء الأوضاع المؤسسية الطبيعية في هايتي وتنظيم الانتخابات. وينبغي ألا تسود في هايتي الجماعات السياسية والاقتصادية الراغبة في تأجيج الأزمة الإنسانية من أجل أهدافها الضيقة. وفي ذلك السياق، نأمل أن ينشئ نظام الجزاءات الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر جزاءات محددة الأهداف ضد من يشاركون في العنف أو يدعمونه، بغض النظر عن مدى قوة أولئك الأفراد. وبما أن بعض الأعضاء قد فرضوا بالفعل جزاءات انفرادية على بعض الأفراد الهايتيين، فإننا نعتبر أن الوقت قد حان لكي تبدأ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هايتي مداولاتها الخاصة حتى يمكن النظر في الجزاءات وفرضها بكل قوة المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالخيارات، التي نقلها الأمين العام في رسالته المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر (S/2022/747)، لزيادة الأمن في هايتي ونداء حكومة هايتي لتلقي دعم مسلح متخصص للمساعدة في السيطرة على الأزمة الإنسانية في البلد، نتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس بشأن سبل المضي قدما بهذا المفهوم. ونعلم جميعا أن هايتي بحاجة إلى تغيير يتجاوز بكثير السيطرة على الأنشطة الإجرامية. وإلى جانب التدابير الأمنية، فإن تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في هايتي ضروري لمعالجة الأزمة الحالية بطريقة فعالة ومستدامة. ولا تزال هايتي تحظى بأولوية قصوى في مشاريع التعاون الدولي البرازيلية، ونحث الجهات المانحة على زيادة جهودها نحو التعزيز الفعال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى لا ينتكس البلد إلى العنف بمجرد كبح الأزمة الحالية.

وفي الختام، تود البرازيل أن تحث مرة أخرى جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على تعميق الحوار الحالي، الذي يؤمل أن يمهد الطريق لإجراء انتخابات آمنة ونزيهة. وتؤمن البرازيل بالحلول التي تقودها هايتي، والتي لن تتحقق إلا إذا قبل أصحاب المصلحة الهايتيون التحدث مع بعضهم البعض والتوصل إلى حلول وسط. ومن جانبنا، أود أن أشدد على أن هايتي ما زالت أولوية بالنسبة للبرازيل وستظل كذلك. وتسهم البرازيل منذ أمد بعيد في السلام والاستقرار في هايتي ولا تزال ملتزمة التزاما كاملا بدعم البلد، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهي غابون وغانا وبلدي موزامبيق.

وتود مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أن تشيد بحرارة وبشكل جماعي بوزير خارجية جمهورية غابون الراحل، السيد موسى أدامو، الذي كرس حياته كلها لخدمة الأفارقة والمجتمع الدولي وقضية السلام والأمن. ونضم صوتنا إلى أصوات الزملاء الآخرين في الإعراب عن أعمق تعازينا القلبية لشعب البلد الشقيق غابون على خسارته.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين لا ليم، على إحاطتها الثرية بشأن التطورات في هايتي خلال الأشهر القليلة الماضية. ونرحب بحضور السيد روبرتو ألفاريز غيل، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، وكذلك ممثلي هايتي وكندا، في جلسة اليوم.

لقد تطرقت الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة لا ليم إلى عدة ملاحظات معتادة بشأن الحالة في هايتي والواقع القاتم الذي لا يزال المواطنون العاديون في هايتي يواجهونه. ولم يتم التوصل بعد إلى اتفاق سياسي بقيادة هايتي من شأنه أن يستعيد الحكم الديمقراطي والمؤسسي. لقد وصل العنف ضد المدنيين إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، وتستمر أيضا زيادة انعدام الأمن الغذائي، ولا تزال زيادة انعدام الأمن تعرض وجود بلد هش أصلا للخطر الشديد.

وكما أكدت الدول الأعضاء الأفريقية الثلاث باستمرار، فإن الحالة السائدة في هايتي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وسعينا تمشيا مع مسؤولياتنا بصفتنا مجلس الأمن إلى مرافقة هايتي في تلك العملية خلال السنوات الماضية. ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي

يتعين القيام به بما يتناسب مع حجم وأبعاد الأزمات الحالية ولمساعدة هايتي على بناء القدرة على الصمود التي تشتد الحاجة إليها لمنع تكرار حدوثها. ويجب أن تحقق مشاركة المجتمع الدولي في هايتي النتائج المرجوة لشعب هايتي. وتثق الدول الأفريقية الثلاث في أنه سيستمر استكشاف العمل الأكثر طموحا المراعي لاحتياجات هايتي وربما يساعد في معالجة الأسباب الجذرية للأزمات في البلد.

تحقيقا لتلك الغاية، تود الدول الثلاث أن ترحب بالمشاورات الجارية والجهود المكثفة لزيادة الدعم لوثيقة توافق الآراء الوطني وما يترتب عن ذلك من إنشاء المجلس الأعلى للمرحلة الانتقالية. ونعرب عن تفاؤلنا الحذر فيما يتعلق بتلك التطورات على الساحة السياسية. ونسلم بأن من شأن العملية السياسية الشاملة ذات المصداقية والقائمة على الحوار البناء أن تهيئ الظروف اللازمة للتوصل إلى حلول توفيقية واتفاق بشأن المستقبل السياسي للبلد. ولذلك، نشجع جميع قطاعات المجتمع الهايتي على زيادة مشاركتها لدعم اتفاق توافق الآراء الوطني.

إن الوضوح بشأن العملية السياسية ضروري لإعادة بناء المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا في هايتي ولتعزيز مؤسسات الحكم ونظم العدالة الجنائية، فضلا عن إعادة البلد إلى طريق الانتعاش. ونرى أن الاتفاق خطوة هامة في بناء الثقة اللازمة وتهيئة الظروف المؤاتية للتصدي لانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي اللذين تعاني منهما هايتي منذ سنوات عديدة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا تزال الدول الثلاث تشعر بقلق عميق إزاء تفاقم الحالة الأمنية في البلد. ويؤدي عنف العصابات والأنشطة الإجرامية الأخرى، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني وعمليات الاختطاف والقتل، مع إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب، إلى تقويض السلام والاستقرار والأمن في هايتي، بالإضافة إلى زيادة سوء الظروف الاقتصادية المتردية أصلا لشعب هايتي. وبالمثل فإن مما يبعث على القلق بشكل الخاص التأثير غير المتناسب لعنف العصابات على النساء والفتيات. ونؤيد الأمين العام في إدانته بأشد العبارات استخدام العنف الجنسي من قبل العصابات المسلحة سلاحا لبث الرعب في المجتمعات المحلية.

إذ نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء العصابات وأنشطتها في هايتي، لا يسعنا إلا أن نذكر بالطابع المترابط للتحديات المتعددة الأبعاد والمعقدة التي تواجهها هايتي. كما يعد انعدام الفرص الاقتصادية للشباب في أحياء هايتي عاملا هاما في انضمامهم إلى صفوف العصابات. ومن الواضح أنه ما لم نكثف جهودنا الثنائية والمتعددة الأطراف لتحسين سبل العيش في هايتي، فإن الفقر المدقع والبطالة سيظلان يدفعان الشباب إلى صفوف العصابات، ما يؤدي إلى دورة انعدام الأمن المتكررة التي يشهدها البلد.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن نواصل دعم الشرطة الوطنية الهايتية في سعيها لمكافحة ظاهرة العصابات. ويجب ألا نتوانى في جهودنا المستمرة لتعزيز القدرة العملياتية للشرطة الوطنية الهايتية بواسطة التدريب وتوفير المعدات. وفي ذلك الصدد، نشيد بشركاء هايتي الدوليين على مساهماتهم السخية دعما للشرطة الهايتية. ونشجع على تقديم المزيد من المساهمات لدعم هايتي.

وتشجع الدول الثلاث المشاورات الجارية لتشكيل ونشر قوة دولية لمكافحة العصابات التي تبث الرعب في هايتي. ونسلم بأنه يجب أن يستمر استكمال هذه الإجراءات بتدابير للتصدي لانتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة وإيصالها إلى العصابات في هايتي. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى التقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيكون التزام المجتمع الدولي بدعم هايتي في تنفيذ خطة عملها الوطنية المتعلقة بخريطة طريق الجماعة الكاريبية بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة أساسيا أيضا.

وفيما يتعلق بالجزاءات، نعرب عن ارتياحنا لرد الفعل الإيجابي عموما من جانب الجمهور الهايتي إزاء اعتماد المجلس لتدابير الجزاءات المحددة الأهداف التي أسهمت في حدوث تطورات إيجابية في الميدان. ويجب أن يؤدي نظام الجزاءات الغرض الذي أنشئ من أجله، بما في ذلك حرمان الشبكات الإجرامية من مصادر التمويل. وبالتالي يجب أن تستهدف تلك الجزاءات من تثبت صلاتهم الواضحة بشبكات العصابات وألا تهيئ مناخا من الشك.

ما تزال الحالة الإنسانية في هايتي تبعث على القلق الشديد بالنسبة للدول الثلاث، لا سيما بسبب زيادة انعدام الأمن الغذائي وتفشي الكوليرا، مع استمرار حرمان ملايين الأشخاص من الحصول على احتياجاتهم الأساسية. ونود أن نكرر الدعوة إلى تقديم المساعدة العاجلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والمساعدة في وقف تفشي الكوليرا. وندعو المانحين الآخرين إلى زيادة الدعم المقدم إلى هايتي خلال هذه الفترة الحرجة ونحثّ بلدان المنطقة على إبداء شعور أكبر بالتضامن. تحتاج هايتي إلى المساعدة من المجتمع الدولي بل وأكثر من ذلك من جيرانها المتاخمين لها.

ولا يسعنا أن نختتم بياننا دون إعادة التأكيد على دعمنا لعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بقيادة الممثلة الخاصة لا لايم. وسنواصل بذل قصارى جهدنا للعمل لصالح شعب هايتي في هذا الوقت الصعب والمليء بالتحديات. إن الهايتيين، بوصفهم أول أمة من السود تنال استقلالها من الاستعمار والعبودية – والذين نعتبرهم الإقليم السادس لأفريقيا – أظهروا قدرتهم المتميزة على الصمود كشعب على الرغم من تحديات العنف المتكررة. وندعوهم إلى إظهار تلك القدرة على الصمود حتى في الوقت الحالي، في فترة الأزمة هذه، لأننا متأكدون من أنهم سيتقدمون على طريق الاستقرار والتنمية المستدامة والوحدة، بدعم من المجتمع الدولي.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الزملاء الآخرين في الإعراب مجدداً عن بالغ تعاطفنا مع غابون في أعقاب رحيل وزير خارجيتها قبل الأوان.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على إحاطتها وأرحب بحضورها مجدداً في المجلس.

ونكرر الإعراب عن بالغ قلقنا إزاء استمرار الخروج على القانون وتفاقم الأزمة الإنسانية واستمرار المأزق السياسي في هايتي. وتواصل العصابات الإجرامية فرض حصار على البلد الذي تنخر فيه الفوضى والدمار والعنف. ونشجب الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأطفال، والأزمة الإنسانية المروعة التي يعاني نصف السكان الآن نتيجة لها من الجوع الحاد. إن مشاكل هايتي المتعددة الأوجه لها أسباب متعددة تتفاقم بفعل مجموعة من العوامل، بما في ذلك الافتقار إلى القدرة الحقيقية والأفكار، فضلاً عن تراكم المشاكل الهيكلية الحادة. ولن يتسنى وقف تلك الدوامة المتردّية إلا باتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة وجريئة.

أولاً، يجب اجتثاث حكم العصابات والعنف. إن استخدام القوة المشروعة لاستعادة القانون والنظام أمر لا بد منه. وهايتي بحاجة ماسة إلى كل مساعدة يمكن أن تحصل عليها في ذلك الصدد.

ثانياً، لن يكون هناك حل منقذ في اللحظة الأخيرة ولا معجزة مستوردة من الخارج. فيجب أن يأتي حل مشاكل البلد من الهايتيين أنفسهم ولا يمكن له إلا أن يكون هايتي المنشأ وهايتي القيادة. ونرحّب بجميع الجهود الرامية إلى الجمع بين الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني ونؤيدها لإنشاء كتلة وطنية حرجة لصالح عملية حوار لمعالجة علل البلد معاً. وكما نعلم، فإن بناء الديمقراطية يتطلب مشاركة المواطنين ومؤسسات قوية ووجود الشرعية واستمرار الحوار السياسي. وكل ذلك مفقود حالياً في هايتي. وفي مواجهة هذه الأزمة الحادة، لا يمكن لهايتي أن تتحمل وجود طبقة سياسية غير مسؤولة تواصل تفضيل مصالحها الضيقة على الصالح العام المشترك. وتحتاج هايتي إلى حوار سياسي مسؤول ووحدة في الهدف والتزام صادق، لا إلى نشاز من الآراء المتباينة بينما يحترق البلد. وإلا فإن التحالف الوحيد العامل في البلاد سيكون تحالف العصابات، وهو ما عليه الأمر حالياً. وفي ذلك الصدد، يشكل إنشاء توافق وطني في الآراء من أجل انتقال شامل وانتخابات شفافة الأساس الأول والجدير بالترحيب لوضع البلد على الطريق الصحيح نحو استعادة الشرعية بغية اتخاذ القرارات التي ستؤدي إلى استعادة سيادة القانون وإعادة الديمقراطية والتنمية.

ثالثاً، كان نظام الجزاءات الذي سنّه القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) خطوة هامة لمساعدة هايتي على مكافحة الفساد والجريمة وعنف العصابات. وتنفيذه الكامل والسريع مسألة ذات أولوية. وقد رحب به الهايتيون. ويجب أن نقف على أهبة الاستعداد لتعزيز الجزاءات

المستهدفة ضد الجناة وتوسيع نطاقها. ويجب أن يعلم المسؤولون عن انهيار القانون والنظام أنه لن يسمح لهم بالتصرف دون عقاب.

رابعاً، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والعمل الحاسم الذي يضطلع به وسط تصاعد العنف وانعدام الأمن. ولكن هناك حاجة إلى المزيد، ويمكن للمجلس بل وينبغي له أن يفعل المزيد لمساعدة شعب هايتي على استعادة السيطرة على بلده. ولهذا السبب نؤيد الدعوة إلى إنشاء بعثة دولية للمساعدة الأمنية.

وفي الختام، دعونا نذكر أنفسنا بأن العصابات والمجرمين والمنتسبين إليها بشكل مباشر أو غير مباشر هم وحدهم الذين لهم مصلحة في دولة فاشلة لكي يحكموا مجتمعاً ضعيفاً وهشاً. لقد جعلوا من الديمقراطية كلمة فارغة، ومن حقوق الإنسان وهماً، وجعلوا الحياة الطبيعية مستحيلة. إن ١٢ مليوناً من الهايتيين اليائسين يستحقون أفضل من ذلك. ونعلم أنهم قادرون على الأفضل وأن الآثار التي خلفوها في التاريخ لا تمحى. إنهم بحاجة إلى المساعدة وهم بحاجة إليها الآن.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود مالطة أن تعرب للسفير بيانغ ووفد غابون وشعب غابون عن خالص تعازيها للوفاة المفاجئة لوزير الخارجية مايكل موسى أدامو.

وأشكر الممثلة الخاصة لا ليم على إحاطتها الشاملة والرصينة اليوم.

ومن المؤسف والمأساوي للغاية أن هايتي لا تزال تعاني من وقوعها في قبضة أزمات عديدة، مع أسوأ حالة طوارئ إنسانية وفي حقوق الإنسان منذ عقود. يُحرَم الناس من حقوقهم الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها العصابات، بما في ذلك حقوقهم في الحياة والماء والغذاء والرعاية الصحية. وطوال العام الماضي، ظللنا نشهد دوامة متردّية مستمرة. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2023/41)، زادت جرائم القتل بأكثر من ٣٥ في المائة، وزادت عمليات الاختطاف بأكثر من الضعف مقارنة بعام ٢٠٢١. وقد أدت المعارك فيما بين العصابات المدججة بالسلاح في منطقة بورت – أو – برانس الحضرية وأرتيبونيت والمناطق الشمالية إلى جعل حياة السكان المحليين لا تطاق، مع عمليات القتل والتشويه المتعمدة وأعمال العنف الجنسي المنسقة. وقد أجبر العنف الأطفال على ترك المدرسة وترك أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ هايتي مشردين داخلياً.

إن الروايات المروعة عن حالات العنف الجنسي والاغتصاب الجماعي الواسعة الانتشار التي ترتكبها العصابات المسلحة كاستراتيجية لبسط سيطرتها على المجتمعات المحلية مروعة وتستحق الشجب. إننا ندين تلك الأعمال دون تحفظ وندعو النظام القضائي الخاضع للمساءلة إلى اتخاذ إجراءات فورية ضد الحالة الراهنة لإفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب. ونشدد أيضاً على الحاجة إلى تعزيز توافر الرعاية الطبية والنفسانية الاجتماعية للناجين من العنف الجنسي وإمكانية الحصول عليها وجودتها، والحاجة إلى تعزيز جهود التنسيق بين الوحدات ذات الصلة داخل الشرطة الوطنية الهايتية.

تستمر الحالة الإنسانية في هايتي في التدهور، لا سيما فيما يتعلق بالغذاء والتغذية، حيث يعاني ٤,٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويقدر أن ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في ظروف شبيهة بالمجاعة. كما انتشرت الكوليرا بسرعة في جميع مناطق البلد الـ ١٠، حيث كان ٤٠ في المائة من جميع الحالات المشتبه فيها من الأطفال. ومن المرجح أن ترتفع هذه الأرقام ما لم يرتفع مستوى المساعدة الإنسانية بسرعة. وتواصل العصابات المسلحة مهاجمة الموانئ وإغلاق الطرق، مما يقيد إيصال المساعدة الإنسانية ويعرض للخطر سلامة العاملين في مجال المعونة. وتشيد مالطة بالشركاء الإنسانيين الوطنيين والدوليين الذين يخاطرون بسلامتهم لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ولا بد من عمل المزيد لتمكين وصول المساعدات الإنسانية وضمان توفير الموارد الكافية للاستجابة الإنسانية.

ولا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في هايتي إلا من خلال حل سياسي شامل يملك الهايتيون زمامه. ويمثل التوافق الوطني في الآراء

من أجل انتقال شامل وانتخابات شفافة، الذي وقعته الحكومة والجهات المعنية الأخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، فرصة محتملة للتقدم على الجبهة السياسية. ونرحب بتلك الفرصة ونحثّ جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على تنحية خلافاتها جانباً والتكاتف في حل توفيقي من أجل الشعب الهايتي. ومن الواضح في الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة لا لايم وتقرير الأمين العام أن حكومة هايتي تحتاج إلى دعم عاجل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي.

وحظي اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢)، الذي فرض تدابير جزائية محددة الأهداف ضد أولئك الذين يشاركون في أعمال عنف الشبكات الإجرامية والعصابات أو يدعمونها، بالتقدير واعتُبرت آثاره إيجابية. وينبغي مواصلة استخدام الجزاءات كأداة لإعاقة أولئك الذين يسعون إلى إدامة الفوضى وجعل شعب هايتي رهينة من أجل تحقيق مكاسبهم الخاصة. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم المقدم للشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك الجوانب المبينة في توصيات الأمين العام.

إن شعب هايتي يحتاجون إلى إجراءات عاجلة الآن. ولم يعد لدينا وقت لنضيعه. فليكن المجلس قدوة يحتذى بها وليكن عام ٢٠٢٣ هو عام التقدم نحو بناء المستقبل السلمي والمزدهر الذي يستحقه شعب هايتي.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أشرع في بياني، أود أن أعرب عن تعازي إكوادور القلبية لحكومة غابون في وفاة وزير خارجية البلد، مايكل موسى أدامو.

خلال فترة الـ ٢٤ يوما الأولى من عضوية إكوادور الرابعة في مجلس الأمن، تناولنا المسائل الأساسية المتعلقة بالسلام والأمن في العالم، بل واعتمدنا التدابير اللازمة المتعلقة بمختلف البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس. وقد جئنا إلى هذه الجلسة اليوم مدركين للمسؤولية الرسمية للأمم المتحدة عن دعم جهود جمهورية هايتي للتغلب على تحديات الأمن والسلام والتنمية وحقوق الإنسان التي تواجه شعبها.

وأعرب عن امتناني على الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، السيدة هيلين لا ليم، وعلى العمل الذي تقوم به. وأنوه أيضا بحضور وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية وممثلي هايتي وكندا.

ستضع إكوادور وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاعتبار دائما إسهام هايتي التاريخي في تحقيق الحرية في بلداننا ومنطقتنا، وكذلك في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإن أهم تكريم يمكن أن نقدمه لشعب هايتي هو أن نُظهر فعليا تضامن المجتمع الدولي ووحدته. وأسلط الضوء تحديدا على الوحدة التي تجلت في المجلس خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، والتي تجسدت في تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من خلال اتخاذ القرار ٢٦٤٥ (٢٠٢٢) في تموز/يوليه ٢٠٢٢ وسلسلة التدابير المحددة المنصوص عليها في القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، بما في ذلك إنشاء لجنة الجزاءات التي تستهدف الأفراد والكيانات المسؤولين عن ارتكاب أعمال تهدد السلام والأمن في هايتي أو المتواطئين فيها.

وأعرب عن امتناني على تقرير الأمين العام (S/2023/41) عن الوضع المتزايد التعقيد على الرغم من تحرير محطة الوقود الرئيسية في فارو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وأنوه بعمل الشرطة الوطنية الهايتية، الذي يواصل التحسن، وأقر كذلك بأوجه القصور والاحتياجات التي تواجهها في مواجهة الجماعات والعصابات الإجرامية القوية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجلس، بالتآزر مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أن يسهم في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولهذا السبب، يجب أن يواصل المجلس دعم العمل التقني الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز مراقبة الحدود والموانئ ومكافحة وتعقب التدفقات المالية غير المشروعة. ويشكل الحظر الانتقائي المفروض على الأسلحة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) نقطة انطلاق يجب تعزيزها من خلال بذل جهود شاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي هذا

الصدد، أود أن أكرر التأكيد على نفس النقطة التي تم التأكيد عليها في آخر تقرير للأمين العام.

وستسعى إكوادور، خلال فترة عضويتها لمدة سنتين، إلى تعزيز دعم المجلس ومنظومة الأمم المتحدة لهايتي في إطار يتسم قبل كل شيء باحترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها والالتزام بكل ذلك. وسندعم جميع الجهود الرامية إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتجنيد الأطفال للقيام بأعمال العنف المسلح. فالمضي قدما في عملية انتقالية شاملة للجميع نحو إجراء انتخابات شفافة أمر بالغ الأهمية، والتوقيع على وثيقة التوافق الوطني في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ أمر مشجع. وندعو جميع الجهات المعنية إلى تشجيع بناء أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن تلك الوثيقة. وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه من أجل ضمان استقرار أي عملية، يلزم تحقيق الحد الأدنى من الشروط الأمنية.

عندما شغلت إكوادور مقعدا غير دائم في المجلس في عام ١٩٩١، وجه بلدي والولايات المتحدة رسالة مشتركة، مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، إلى الأمين العام للأمم المتحدة (S/23109) يحيلان بها قرار وزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية، الذي طالبنا فيه باستعادة النظام الدستوري في هايتي، في أعقاب انقلاب ٢٩ أيلول/سبتمبر من نفس العام. وإذ أنوه بقيادة المكسيك، التي اختتمت فترة عضويتها في المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، والولايات المتحدة في التقدم الذي أحرزه مجلس الأمن بشأن هايتي خلال عام ٢٠٢٢، أود اليوم أن أؤكد من جديد التزام إكوادور بالعمل عن كثب مع الولايات المتحدة بوصفها مشاركة في الصياغة بشأن هذه المسألة الحاسمة، في إطار من التشاور الوثيق مع جميع الوفود.

السيدة جيكوبس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود المملكة المتحدة أن تنضم إلى المتكلمين الآخرين اليوم في تقديم خالص تعازيها لشعب غابون في وفاة وزير الخارجية مايكل موسى أدامو.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على إحاطتها وعلى العمل المتواصل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ونرحب كذلك بمشاركة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية والممثلين الدائمين لهايتي وكندا في هذه الجلسة.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية والأمنية المتردية في هايتي. والإحصاءات لا تحتاج إلى أي شرح، حيث يعيش ٥٨ في المائة من السكان تحت خط الفقر ويعاني ٤,٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فيما ازدادت عمليات الاختطاف في عام ٢٠٢٢ بأكثر من ١٠٠ في المائة مقارنة بالعام السابق. كما سمعنا روايات تقشعر لها الأبدان عن استخدام العصابات المسلحة الواسع النطاق للعنف الجنسي كسلاح لبث الخوف في المجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، نسلم بالحاجة إلى استجابة عاجلة لطلب هايتي للمساعدة الدولية ونتطلع إلى مواصلة المناقشات في مجلس الأمن بشأن الإذن بإنشاء بعثة دولية للمساعدة الأمنية، على النحو الذي اقترحه الأمين العام. ويجب أن تعنى البعثة بالاستجابة لاحتياجات هايتي وينبغي لها أن تهدف إلى المساهمة في استعادة الحكم الفعال من خلال مكافحة عنف العصابات المتوطن.

وندرك أيضا دور الجزاءات محددة الأهداف في هذا الصدد. وبعد تشكيل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هايتي، نحن على استعداد للنظر في إدراج المزيد من الضالعين في أنشطة العصابات الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال تهدد السلام والاستقرار والأمن في هايتي.

بيد أن الجزاءات وحدها لا تقدم حلا. لقد حان الوقت لكي يتعاون الهايتيون لإيجاد حل للمأزق السياسي – حل يتصدى للتحديات الاقتصادية والإنسانية والأمنية المترسخة التي تعصف بالحياة اليومية لشعب هايتي. وترحب المملكة المتحدة بالخطوات التي اتخذت مؤخرا نحو إجراء حوار أوسع نطاقا وبالجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء. ونجدد دعوتنا لجميع الجهات الفاعلة إلى المشاركة في الحوار السياسي والتعاون لتحديد وتنفيذ طريق توافقي نحو إجراء انتخابات ديمقراطية.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن أعمق تعازينا لزميلنا العزيز سفير غابون ولشعب وحكومة غابون على الوفاة المحزنة لوزير خارجيتهم.

وأشكر الممثلة الخاصة هيلين لا ليم على إحاطتها. فكلماتها تعبر عن الحالة البالغة الصعوبة التي يعيشها الهايتيون. بعد انتهاء فترة ولاية آخر ١٠ أعضاء في مجلس الشيوخ في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، كما ذكر آخرون، لم يعد هناك أي مسؤولين منتخبين في البلد. والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية تفاقم بعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك، عادت الكوليرا إلى التفشي من جديد واستمر الافتقار إلى الخدمات الأساسية. ونود أن نعرب عن تضامننا مع شعب هايتي المحروم شبابه من أي فرص.

لم تبرح سويسرا موجودة في هايتي منذ فترة طويلة. وقد ظلت هناك خلال كل أزمة وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى تحسين الحالة. كما ندعم حواراً وطنيًا بين الهايتيين يكون شاملاً للجميع وتوافقيًا قدر الإمكان.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية. أولاً، الوضع الأمني في هايتي مقلق بسبب الزيادة المطردة في أنشطة العصابات التي تترجم إلى عنف يستهدف السكان. وترتكب يوميا عمليات الاغتصاب والعنف الجنسي والقتل والسطو والهجمات المسلحة والاختطاف. ونحن ندين وحشية هذا العنف، بما في ذلك ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، ندين اختطاف العصابات الإجرامية للأطفال وتجنيدهم.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2023/41)، فإن تدابير المنع والحماية غير كافية. وتود سويسرا أن تؤكد من جديد أهمية توثيق الحالات، كما تفعل منظمات حقوق الإنسان في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية حقوق الإنسان. يجب محاسبة مرتكبي العنف، وتعزيز الدعم الطبي والمساندة النفسية للناجين. وفي الأشهر المقبلة، ستكثف سويسرا دعمها للمنظمات المحلية والدولية التي تقدم خدمات نفسية واجتماعية في بعض الأحياء التي تسيطر عليها العصابات.

ثانيا، ترحب سويسرا بالوحدة التي أبداها مجلس الأمن في إنشاء نظام للجزاءات وكذلك بالزخم الذي نشأ مؤخرا نتيجة لتنفيذه. يمكن أن تسهم هذه التدابير في تحقيق الاستقرار في البلد، واحترام سيادة القانون، ولا سيما في مكافحة الإفلات من العقاب والفساد. ويجب تنفيذها بفعالية. وتحقيقا لهذه الغاية، نأمل أن يتمكن فريق الخبراء من بدء عمله في الميدان بسرعة. لقد أدرك المجلس الحاجة إلى إجراءات عادلة وواضحة وأعرب عن عزمه تفويض أمين المظالم لهذا الغرض.

ثالثا، يعيش أكثر من نصف سكان هايتي تحت خط الفقر، ويعاني ما يقدر بنحو ٤,٧ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وسويسرا، بوصفها من الدول المانحة، تدعم برنامج الأغذية العالمي وصندوق بناء السلام. كما تساهم مباشرة في المنظمات في الأقاليم الجنوبية. ونعمل مع السلطات على جميع المستويات ومع المنظمات المحلية لتعزيز الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي وللحد من مخاطر الكوارث، التي غالبا ما تتفاقم بسبب تغير المناخ، مع تحسين الوصول إلى المياه والحوكمة المحلية. ونلاحظ مع القلق أن إمكانية الوصول إلى المساعدة الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني يتعرضان لخطر شديد بسبب عنف العصابات، مما يحد من تأثير جهودنا وجهود شركائنا.

لقد اتخذ مجلس الأمن موقفا موحدا في التزامه تجاه هايتي ويجب أن يدعم تحسين الحالة في الميدان. وسويسرا ملتزمة بالعمل مع شعب هايتي لتعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات، وسيادة القانون، والأمن، والاستقرار، وحماية حقوق الإنسان. وهي ملتزمة أيضا بتحسين تنسيق الاستجابة للاحتياجات العديدة القائمة. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي الحفاظ على وجوده في هايتي. وسويسرا على استعداد لدعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود شأني شأن زملائي أن أعرب أيضا عن أعمق التعازي لحكومة وشعب غابون وللبعثة الدائمة في نيويورك برمتها في وفاة وزير خارجيتها، السيد مايكل موسى أدامو.

وأود أن أشكر السيدة لا ليم على إحاطتها وأن أرحب بحضور وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية وممثلي هايتي وكندا بيننا.

لقد اجتمعنا قبل شهر فقط لإجراء تقييم مثير للقلق للحالة في هايتي (انظر S/PV.9233)، ومن الواضح أن الحالة قد واصلت التدهور. وبإحساس من الإلحاح الشديد تدعو فرنسا المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده.

وأود أن أكرر التأكيد على عدة أولويات. أولا، رحبنا باهتمام بالتوقيع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر على وثيقة التوافق الوطني، ونشجع الأطراف الفاعلة الهايتية على مواصلة حوار شامل للجميع ينبغي أن يفضي إلى تنظيم انتخابات ديمقراطية عندما يتم استيفاء الشروط الأمنية. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتم على وجه السرعة تعيين لجنة انتخابية مؤقتة ووضع جدول زمني. وأذكر، كما أشارت الممثلة الخاصة أيضا، أنه لم يعد هناك أي مسؤولين منتخبين في البلد بأسره منذ انتهاء فترة ولاية آخر ١٠ أعضاء في مجلس الشيوخ في ٩ كانون الثاني/يناير. يجب على الطبقة السياسية أن تظهر المسؤولية من أجل التغلب على المأزق الحالي.

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية بالغة الصعوبة، ويجب أن يكون الهدف هو تقديم دعم أكثر فعالية للشرطة الوطنية الهايتية، التي يقف أفرادها على خط المواجهة. وكما نعلم جميعا، فإن الشرطة تحتاج إلى العتاد والتمويل والتدريب. ولاستعادة الأمن، ناشدت السلطات الهايتية أيضا المجتمع الدولي. ونحن على استعداد مع شركائنا لبذل المزيد من الجهد للتصدي للحالة في الميدان.

ثالثا، ترحب فرنسا بإنشاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) وفريق الخبراء التابع لها. ونأمل أن تبدأ هذه اللجنة العمل بسرعة لتقديم مقترحات. الجزاءات إشارة رادعة للمجرمين وداعميهم السياسيين والماليين.

ولكننا نعلم أيضا أن الجزاءات وحدها لن تحل كل مشكلة. يتحتم إعادة بناء العدالة في هايتي. ويجب أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز نظام العدالة الجنائية برمته أولوية إذا أردنا أن نضع حدا للعنف في نهاية المطاف.

وأخيرا، ستظل فرنسا ملتزمة بتيسير المعونة الإنسانية، لا سيما في مجالي الصحة والغذاء، لأنه لا يسعنا قبول بالحالة الراهنة.

وستواصل فرنسا دعم جهود الأمم المتحدة وجميع المنظمات العاملة من أجل هايتي، بما فيها المنظمة الدولية للفرنكوفونية. وسنواصل الوقوف إلى جانب شعب هايتي قدر ما يلزم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود بداية أن نعرب عن تعازينا القلبية لوفد غابون وشعبها في وفاة وزير خارجية بلدهم. إننا نشاطر الأصدقاء في غابون الأحزان.

ونشكر السيدة هيلين لا ليم على إحاطتها.

وفقا لإحصاءات عام ٢٠٢٢ الواردة في تقرير الأمين العام (S/2023/41)، لا تزال الحالة آخذة في التدهور في هايتي، مع تزايد عدد جرائم القتل والاختطاف وحالات العنف الجنسي. كما أن عدد المشردين داخليا واللاجئين آخذ في الازدياد. والتقارير الأخيرة عن تزايد العنف في شوارع بور – أو – برانس لا تدع مجالا للشك في أن مسألة الجريمة ستظل على رأس جدول أعمال هايتي في هذا العام. ونشعر بقلق بالغ إزاء المسائل الإنسانية، التي تفاقمت بسبب وباء الكوليرا. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ارتفع عدد حالات الإصابة بالكوليرا بنسبة ٥٧ في المائة خلال الشهر الماضي. ومن الواضح أنه من دون الاستئناف الكامل لعمل مؤسسات الدولة وإجراء حوار شامل للجميع بين القوى السياسية، لن يكون هناك مخرج من الحالة. ونحن نراقب الجهود المبذولة على هذا المسار ونلاحظ التوقيع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ على "توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل وإقامة انتخابات شفافة". وينبغي دعم أي خطوات يمكن أن تساعد في التغلب على الانقسامات واستعادة النظام الدستوري في هايتي. ومع ذلك، من المهم إشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في صفوف المعارضة في ذلك الحوار.

وفي غضون ذلك، يجب أن نعترف بأنه لا توجد سلطات شرعية منتخبة في البلد. وقد أكمل الجزء الثالث الأخير من أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين على أساس الإجراءات النظامية فترة عضويتهم مؤخراً. وسبق أن ذكرنا مرارا وتكرارا أن أزمة الشرعية هي إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون كسر الحلقة المفرغة للفوضى والعنف

والتدهور الاجتماعي والاقتصادي في البلد. فالأزمة المتعلقة بكيان الدولة في هايتي ترجع بدرجة كبيرة إلى المكائد السياسية الخارجية والسياسات الاستعمارية الجديدة، التي منعت العديد من الزملاء في مجلس الأمن من التكلم بصراحة. وهدف المجتمع الدولي هو توجيه رسالة واضحة إلى بور – أو – برانس بشأن الحاجة إلى إنشاء مؤسسات شرعية تستند إلى الصكوك الدولية والإقليمية، مثل الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية لعام ٢٠٠١. ونعتقد أن هذه المسألة ينبغي التعبير عنها بشكل أوضح في تقارير الأمين العام.

ونؤيد دعوة الأمين العام إلى التحقيق في اغتيال الرئيس جوفينيل مويز. فخلال فترة العام ونصف العام منذ وقوع المأساة، التي توجد آثار واضحة للتدخل الخارجي فيها، لم يُحرز أي تقدم في التحقيق. ويجب تقديم جميع المسؤولين، وخاصة أولئك الذين أمروا بالاغتيال، إلى العدالة ومعاقبتهم. كما نشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء وثيقة وقعها رئيس الأمانة العامة، تساوي بشكل أساسي بين التدابير القسرية الانفرادية وجزاءات مجلس الأمن، في حين أن هاتين الأداتين المختلفين جدا مشمولتان في نفس الفرع من التقرير. ويعلم الجميع أن الجزاءات الانفرادية أدت في بلدان أخرى بالفعل إلى عواقب إنسانية واقتصادية وخيمة. وفي عدة حالات، قوضت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة دولة بعينها. وفي سياق هايتي، نرى أن هذه التدابير محاولة من قبل الولايات المتحدة وكندا لتوجيه العمليات الداخلية في البلد في الاتجاه المفضل لديهما. ولكن لا يمكن اعتبار هذه التدابير بأي حال من الأحوال تعبيرا عن إرادة المجتمع الدولي، التي لا يمكن التعبير عنها إلا من خلال قرارات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هايتي. ونتوقع من اللجنة أن تكثف عملها، بما في ذلك بهدف تحديد المصادر الحقيقية لتمويل العصابات في هايتي والطرق المستخدمة لنقل الأسلحة غير المشروعة إلى الجزيرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على إحاطتها وجهودها في هايتي، وأرحب أيضا بمشاركة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية والممثلين الدائمين لهايتي وكندا في جلسة اليوم.

تواجه هايتي حالة متزايدة من انعدام الأمن والاضطراب الإنساني والتراجع الاقتصادي. ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يجددا تضامنهما مع شعب هايتي. وثمة حاجة أيضا إلى زيادة الدعم لجهودهم الرامية إلى التغلب على الأزمة المتعددة الأوجه واستعادة سيادة القانون وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وتشعر اليابان بالقلق على نحو خاص إزاء انتشار عنف العصابات والأنشطة الإجرامية، وهو ما أدى أيضا إلى تفاقم الصعوبات الإنسانية والاقتصادية. ولذلك، فإن استعادة الحد الأدنى من النظام هي أولوية قصوى. وفي ذلك السياق، نعرب عن دعمنا للجزاءات المفروضة بموجب القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) كوسيلة للمساعدة على إحلال الأمن والاستقرار في هايتي، ونشجع فريق الخبراء على زيارة البلد بأسرع ما يمكن. ونحيط علما أيضا بدعوة الأمين العام إلى نشر قوة مسلحة دولية متخصصة (انظر S/2023/41)، ونحن على استعداد للمشاركة في مناقشات المجلس لإيجاد طريقة لدعم المبادرات ذات الصلة.

ومع ذلك، فإن المسؤولية الأساسية عن استعادة الأمن والحفاظ عليه تقع على عاتق السلطات الهايتية. ويجب زيادة تمكين الشرطة الوطنية الهايتية وتجهيزها للاضطلاع بواجباتها بدعم من المجتمع الدولي. وتساهم اليابان، من جانبها، في صندوق الأمم المتحدة المشترك، الذي تقوده كندا والولايات المتحدة، دعما للشرطة الوطنية الهايتية.

وتشعر اليابان أيضا بقلق بالغ إزاء الانتشار السريع للكوليرا خلال الأشهر القليلة الماضية، والتي أثرت على الأشخاص الضعفاء، ولا سيما الأطفال. وللمساعدة في معالجة الأزمة، قررت اليابان في وقت سابق من هذا الشهر تقديم معونة في شكل منحة عاجلة بقيمة ٣ ملايين دولار من خلال المنظمات الإنسانية الدولية. ومن الضروري أيضا تعزيز القدرة الاجتماعية والاقتصادية لهايتي على الصمود من أجل تحقيق الاستقرار على الفور وفي الأجلين المتوسط إلى الطويل في البلد ومجتمعاته المحلية. ومن الأهمية بمكان كفالة الأمن البشري من خلال حماية وتمكين السكان، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص

الذين يعيشون في أوضاع هشة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تتمحور الجهود حول بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع لتقديم الخدمات الأساسية.

وعلى مر السنين، استثمرت اليابان في الأشخاص والمؤسسات في هايتي من أجل زيادة اعتمادها على الذات، بما في ذلك دعمها طويل الأجل لتعزيز المرافق الطبية منذ الزلزال المدمر في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن كل هذه الجهود يتعين أن تدعمها الوحدة السياسية في البلد. وتدعم اليابان الجهود التي تبذلها حكومة هايتي للتوصل إلى اتفاق شامل بين جميع القطاعات السياسية والمدنية في هايتي، ولا سيما التوقيع على اتفاق ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. ونتوقع أن يؤدي ذلك المسعى إلى إحراز مزيد من التقدم نحو إيجاد توافق أوسع في الآراء. وتدعو اليابان جميع الجهات المعنية الهايتية إلى الانضمام إلى العملية وتعزيز الحوار بغية استعادة القانون والنظام وإيجاد طريق لاستعادة المؤسسات الديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ونؤكد من جديد الأهمية المتزايدة للمساعي الحميدة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ونتوقع منه أن يبذل المزيد من الجهود لتشجيع الحوار البناء. وفي الختام، تؤكد اليابان من جديد التزامها بمواصلة دعم جهود هايتي للتغلب على التحديات غير المسبوقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد رودريغ (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أتقدم بخالص تعازينا لسفير جمهورية غابون في أعقاب الوفاة المفاجئة لوزير خارجية ذلك البلد الشقيق.

وأود أن أهنئ الرئاسة اليابانية للمجلس وأن أشكر أعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم المستمر بالأزمة المتعددة الأبعاد في هايتي. وأرحب بمشاركة وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية والممثل الدائم لكندا في جلسة اليوم. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا ليم على إحاطتها الثاقبة بشأن التطورات الأخيرة في هايتي وعلى عرضها تقرير الأمين العام (S/2023/41)، الذي يزودنا بتشخيص شامل للحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية في هايتي، كما يتضمن العديد من الملاحظات السديدة.

نحن في منتصف فترة ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، التي تم تجديدها في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٢٢ لمدة عام. ولذلك، فإن هذه الجلسة بالنسبة لنا هي تقييم للاطلاع على التقدم المحرز، والثغرات التي يتعين سدها، والتحديات التي يتعين التغلب عليها في تنفيذ ولايته. إنها تُعقد ولم يمض بعد سوى شهر واحد على الجلسة التي عقدت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر S/PV.9233)، وحضرها معالي السيد جان فيكتور جينيوس، وزير الشؤون الخارجية، لعرض تقرير عن آخر التطورات في الحالة العامة في البلد. وأغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد طلب الحكومة إلى الأمين العام تقديم دعم قوي لمساعدة الشرطة الوطنية في التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية التي تواجه البلد.

ونرحب بإشارة تقرير الأمين العام إلى بعض التقدم المهم الذي أحرزته الحكومة على الرغم من الأزمة المتعددة الأبعاد. في هذا الصدد، وعلى الصعيد السياسي، من الواضح أن التوقيع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ على الاتفاق المعنون "توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل للجميع وإجراء انتخابات شفافة" يعد إنجازا كبيرا. تمثل تلك الوثيقة، التي اعتمدها مجلس الوزراء ونشرت في الصحيفة الرسمية Le Moniteur في ٣ كانون الثاني/يناير، خريطة طريق لتوجيه البلد للخروج من الأزمة الخطيرة التي يمر بها. فهي تنص على إنشاء هياكل سياسية، أي المجلس الانتقالي الأعلى، الذي يتألف من ثلاثة أعضاء من قطاع الأعمال التجارية الخاص، وقطاع المجتمع المدني، والقطاع السياسي، وهيئة رقابة حكومية، تتألف من ٢١ عضوا، تخضع الحكومة للمساءلة أمامها. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم قريبا إنشاء مجلس انتخابي مؤقت لتنظيم الانتخابات.

تحدد خريطة طريق المجلس الانتقالي الأعلى وهيئة الرقابة الحكومية جدولا زمنيا واضحا يفضي إلى إجراء الانتخابات واستعادة

مؤسسات الدولة في عام ٢٠٢٣. وينصب التركيز على الانتخابات، وقد أعلن رئيس الوزراء، دولة السيد أرييل هنري، عن ذلك من أجل طمأنة المشاركين في الانتخابات المقبلة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه بموجب شروط الاتفاق، ستكون الحكومة منفتحة على قطاعات جديدة.

ويسر الحكومة أن جهودها كانت ناجحة وأنها حظيت باعتراف العديد من القطاعات، على الصعيدين الوطني والدولي. وأشاد كل من قطاع الأعمال التجارية الخاص وقطاع المجتمع المدني والقطاع السياسي بالجهود التي تبذلها الحكومة لبناء توافق آراء وطني لإعادة البلد إلى مسار النظام الدستوري. ويصدق الشيء نفسه على المستوى الدولي، حيث رحب الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الأمريكية باتفاق ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. ويشجع المجتمع الدولي الأطراف السياسية الفاعلة على مواصلة ذلك الحوار الشامل للجميع، الذي ينبغي أن يؤدي إلى استعادة المؤسسات الديمقراطية.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، ينبغي تسليط الضوء على حقيقتين مهمتين. الأولى تتعلق بتعيين رئيس محكمة النقض – أعلى هيئة قضائية في البلد – ويتم اختياره من بين كبار القضاة. وسيتم تعيين قضاة آخرين لإكمال تشكيل تلك الهيئة المهمة وجعلها فعالة مرة أخرى بعد أن توقفت عن العمل لأكثر من ١٨ شهرا. والحقيقة المهمة الثانية، وهي قرار تاريخي من حيث نطاقه، تتعلق بتوصية المجلس الأعلى للقضاء بإقالة عدد معين من القضاة الذين انتقدهم الجمهور، من السلطة القضائية.

وعلى الرغم من كل هذه الإنجازات المهمة، لا تزال الحالة في هايتي مقلقة وهشة جدا، كما أكد وزير الخارجية بوضوح في الجلسة التي عقدت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. ولذلك، ينبغي ألا يكون هناك سوء فهم. لا يزال البلد يواجه العديد من التحديات، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والإنسانية. ولا تزال هناك حالات اختطاف في العاصمة وأعمال عنف تقوم بها عصابات مسلحة؛ وحتى الشرطة ليست مستثناة من ذلك. ففي الأسبوع الماضي، تعرض عدد من ضباط الشرطة للاغتيال. ولا تزال حركة الأشخاص والبضائع تُعطل عند نقاط الوصول الشمالية والجنوبية إلى العاصمة. ويسهم ذلك في مزيد من الشلل لاقتصاد البلد، الذي يهوي إلى حالة ركود، وعالق في حالة تدهور بمعدل نمو سلبي لأكثر من ثلاث سنوات ومعدل تضخم يقارب ٤٧ في المائة. وهذه حالة اقتصادية كارثية لها عواقب وخيمة على الظروف المعيشية المادية للسكان، الذين لا يملكون قوة شرائية ويعيشون بالفعل في ظروف محفوفة بالمخاطر. وقد تفاقمت الحالة بسبب الأزمة الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي اللذين يؤثران على أكثر من نصف السكان. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل عودة ظهور الكوليرا وانتشارها تهديدا حقيقيا للصحة العامة في البلد.

ولا تزال استعادة الحالة الآمنة في البلد أولوية ملحة للحكومة. والآن، أضحى ضروريا وملحا أكثر من أي وقت مضى اعتمادُ حلول قوية قصيرة الأجل لإعادة تهيئة مناخ أمني آمن ومستقر كشرط مسبق لتهيئة الظروف للمضي قدما في العملية الجارية. وبدون الأمن، لا يمكن أن يكون هناك أمل في إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية أو في استعادة الأداء الطبيعي للمؤسسات في البلد.

ونؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره:

”وعلى الرغم من انتهاء حصار مستودعات فارو النفطية، أكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى نشر قوة مسلحة متخصصة دولية، على النحو المبين في رسالتي المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن.“ (S/2023/41، الفقرة ٧٥)

وفيما يتعلق بالجزاءات، ترحب الحكومة بعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هايتي وفريق الخبراء، الذي كان من المقرر أن يزور هايتي قريبا جدا. ونأمل أن يعملا بفعالية لمعاقبة الجناة الحقيقيين.

لقد قلنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة إن هذا وقت حرج. ونحن بحاجة إلى مزيد من الإجراءات. ولا يوجد مجال للتهاون. إننا ملزمون بالعمل بسرعة. ونرحب بجهود أعضاء المجلس بشأن الحالة في هايتي، ونغتنم هذه الفرصة لتشجيعهم على العمل بجدية أكبر للتوصل

إلى اتفاق بشأن نداء الحكومة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ إلى المجتمع الدولي من أجل النشر الفوري لقوة دولية متخصصة لتعزيز جهود الشرطة الوطنية الهايتية لمكافحة العصابات. وهذه حاجة ملحة، لأنها مسألة سيطرة على العصابات المسلحة واستعادة النظام والسلام من خلال تنفيذ خطة أمنية وطنية. لم يعد لدينا وقت. تهدد الحالة الأمنية بالتدهور كل يوم، مما يثير استياء شعب محتاج يعاني بمرارة. إن عدم التصرف يعني عدم فهم مدى شدة الأزمة.

والهدف النهائي الذي حدده رئيس الوزراء أرييل هنري هو إعادة السلطة إلى المسؤولين المنتخبين القادرين على التصدي للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجه البلد. وتكرر حكومة هايتي نداءها من أجل تقديم المجتمع الدولي الدعم الفعال لمساعدتها على التغلب على مشكلة العصابات وتمكينها من إكمال عملية استعادة النظام الديمقراطي في البلد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد ألفاري غيل (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أغتنم هذه الفرصة لأعرب لممثل غابون عن تعازينا في الوفاة المؤسفة لوزير الخارجية، السيد مايكل موسى أدامو، ونطلب منه أن ينقل تعازينا إلى أسرته.

أشكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم التي قدموها هذا الصباح. ونشكر بصفة خاصة الممثلة الخاصة هيلين لا ليم على عملها الدؤوب. كما نشكر ونهنئ إكوادور، التي تضطلع بدور المشارك في الصياغة بشأن هذه المسألة الهامة، إلى جانب الولايات المتحدة – ويمكنهما التعويل على دعمنا.

يحدونا الأمل في هذا العام الجديد في أن تجد المسائل المعلقة العديدة إجابات قاطعة. إن الحالة المعروضة علينا اليوم، أزمة هايتي، أصبحت الآن موضوعا متكررا منذ أن ظهرت في العام الماضي، وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولي لها إلا أنها لا تزال تنتظر نتيجة إيجابية على صعيد السلام والوئام في هايتي.

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، اتخذ المجلس القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) الذي أنشأ لجنة جزاءات لمن يمولون المنظمات الإجرامية التي تشيع العنف والفوضى في هايتي (انظر S/PV.9159). ومع ذلك فإن المطلب الرئيسي للسلطات الهايتية، الذي أيده الأمين العام، وهو نشر قوة قوية لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في وضع حد للعنف المروع الذي يؤثر على ذلك البلد، لا يزال بدون خارطة طريق.

ما هي الاحتمالات الحقيقية بأن يتخذ مجلس الأمن أخيرا إجراء بشأن الأزمة الهايتية التي طال أمدها على أساس المقترحات المحددة المعروضة على هذا الجهاز؟ تدرك الحكومة الدومينيكية التركة المثيرة للشكوك لبعثات الأمم المتحدة السابقة في هايتي وتتفهم الحاجة المشروعة إلى النظر في أي استجابة والتخطيط لها بشكل ملائم بغية تجنب أخطاء الماضي، وقبل كل شيء تجنب التوصل إلى حل يتجاهل إرادة الهايتيين. ولكن بوصفنا شهودا مباشرين على المأساة الإنسانية في هذا البلد المجاور فنحن نعلم أيضا أن كل دقيقة انتظار تعني مزيدا من الاضطراب في الحالة ومن المعاناة للمواطنين الأبرياء.

لقد كنا ندرك دائما أن ميثاقا وطنيا يفضي إلى انتخابات نزيهة وحرة وشفافة هو عنصر أساسي لاستعادة الاستقرار في هايتي من خلال شرعية سلطاتها. ومع ذلك، يجب أن نشدد على أن هذا الميثاق الوطني وهذه الانتخابات يجب أن تقترن بعملية عاجلة للتهدئة، وهو أمر لا يلوح في الأفق اليوم.

نحن نكرر التأكيد، دون تردد وبأقصى قدر من الحزم، على أن حالة جارتنا لا تمثل مصدر ذعر لنا فحسب، بل تمثل تهديدا للأمن الوطني للجمهورية الدومينيكية. فنحن البلد الوحيد الذي يشترك في حدود برية مع هايتي، على جزيرة صغيرة نسبيا. الاقتصاد والتجارة في بلدينا متشابكان. وأبناء هايتي هم المهاجرون الرئيسيون في الجمهورية الدومينيكية.

وبما أن إضفاء الطابع الرسمي على نظم الإدارة الملائمة للحدود ذات المسؤولية المشتركة أصبح مستحيلا فقد باتت الحدود مصدرا للمشاكل، مثل الاتجار بالبشر، والاتجار بالأسلحة والمواد غير

المشروعة، فضلا عن تهريب السلع – وهي آفات تكافحها حكومتنا بكل ما لديها من قوة، وبمساعدة شركائنا الدوليين، ولكن في ظل ظروف متزايدة الصعوبة. ولا يمكن تقريبا إدارة مثل هذه الحدود عندما يكون أحد الجانبين غير قادر على ضمان سيادة القانون. وهناك أيضا التحدي المتمثل في توفير الخدمات الأساسية للسكان المهاجرين غير النظاميين وأثر ذلك على السياسات الاجتماعية للدولة الدومينيكية.

هذا الواقع ليس مدفوعا بموقف معاد للمهاجرين. فالجمهورية الدومينيكية هي مصدر صاف للمهاجرين، وتاريخنا يتسم بالتحركات البشرية في كلا الاتجاهين. ولكن عندما لا يتم تدفق الأشخاص ضمن القنوات القانونية، بطريقة منظمة وآمنة، فإنه ينطوي على مخاطر سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية، ويصعب ضمان ما يقابلها من حقوق. وكثير من الحكومات الممثلة هنا، وبخاصة الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس، حتى بوصفها بلدانا ذات دخل مرتفع، قد أبدت أيضا قلقا بالغا إزاء صعوبة الإدارة الملائمة لموجات الهجرة غير النظامية المتزايدة. تخيلوا هذا التحدي في السياق الدومينيكي – الهايتي، بالنظر إلى الأزمة الإنسانية والمؤسسية في هايتي.

ولذلك نوضح مرة أخرى أن الحكومة الدومينيكية مضطرة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من أي أثر قد يحدثه العنف والتدهور المؤسسي في هايتي على أراضينا. إن بلدنا يؤيد القانون الدولي ويحترمه، خاصة وأن هايتي بلد صديق تربطنا به معاهدة سلام وصداقة دائمة. وكما كررنا مرات لا تحصى، نحن على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور حسن الجوار.

ولكن مشاركتنا ستكون مختلفة جدا إذا كان هناك دعم ملموس من المجتمع الدولي لاستعادة السلم والأمن في هايتي. منذ عام ٢٠١٩ أعربت الجمهورية الدومينيكية، بوصفها عضوا في هذا الجهاز، عن قلقها من إمكانية تقليص نطاق البعثة في هايتي وأعادت التأكيد على ذلك، وأصررنا على ضرورة وجود بعثة قوية ذات قدرات واسعة النطاق وتمويل كاف لإحلال السلم والاستقرار الدائم في هايتي. والحالة اليوم في هذا البلد الشقيق لنا أبعد ما تكون عن التحسن، بل تزداد سوءا. ولهذا السبب نحن نواصل التحذير من تدهورها المستمر.

وإذا اتفقنا على أن البشرية تواجه نقطة تحول – وهو تحول حاد في عصرنا هذا، أي "نقطة تحول" على حد تعبير المستشار الألماني أولاف شولتس، في إشارته إلى أزمة تعددية الأطراف، التي لم تعد تستجيب للواقع الحالي – فإنه يتعين تحديث هذه المنظمة حتى تتمكن من أن تكون أداة لصون الأمن العالمي وإعلاء قيم وثيقتها التأسيسية، ميثاق الأمم المتحدة. وهذه رؤية يتفق عليها الرئيس شي جين بينغ واستراتيجية الأمن القومي الأخيرة للولايات المتحدة.

وبالنظر إلى هذا القاسم المشترك اللافت للنظر للقيادة العالمية، من الواضح أن المستقبل يتطلب منظمة أكثر تمكينا، منظمة تحل بنفس القدر من القوة والمثابرة النزاعات المسلحة الأصغر حجما التي تولد الكثير من المعاناة اليوم بينما تواصل السعي إلى تخليص البشرية من أسلحة الدمار الشامل. ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كانت حكومات ومواطنو العالم على درجة عالية من الثقة في هذه المؤسسة الموقرة.

لقد أكد رئيس الجمعية العامة في هذه القاعة في الشهر الماضي أن "الجمود" في مهمتنا المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين "يُترجم إلى طريق مسدود بالنسبة لملايين الأطفال والنساء والرجال والأسر الذين يعانون جميعا من العواقب" و "يضعون ثقتهم فينا لنتجاوز ديناميات القوة" (S/PV.9220، الصفحة ٥).

كيف يمكننا أن نأمل في بناء تلك الثقة إذا فشلنا في التصرف في الوقت المناسب في مواجهة أزمة فريدة من نوعها مثل أزمة هايتي؟ وإلى أن يتم اتخاذ إجراء حازم ضد المجرمين الذين يعرقلون مستقبل هايتي السيادي، لا أعتقد، مع كل الاحترام الواجب، أنه يمكننا أن نطلب من شعب هايتي والشعوب الأخرى التي تشهد هذه المأساة أن تضع ثقتها في الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في مناقشة اليوم.

(تكلم بالفرنسية)

وآمل أن يتفهم زميلي ممثل غابون مدى الحزن الذي نشعر به جميعا لسماع نبأ وفاة الوزير أدامو، وأود أن أؤكد له أن أفكارنا معه خلال هذا الوقت العصيب جدا، سواء بالنسبة له شخصيا أو بالنسبة لبلده.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما سمعنا من السيدة لا ليم، التي نقدر كثيرا عملها المستمر وإحاطتها الإعلامية اليوم، فإن الأزمة المتعددة الأوجه التي تواجه هايتي لا تزال خطيرة. وكما قال آخرون، لا تزال الحالة هشة للغاية. وكثير من الأطفال خارج المدارس وتجندهم العصابات. هناك العديد من الشابات اللواتي يعشن في خوف يومي من التعرض للاعتداء الجنسي. العمال الذين يغادرون منازلهم في الصباح لا يعرفون بالضرورة ما إذا كان سيتم اختطافهم أثناء النهار. وهناك مجتمعات تواجه ظروفا شبيهة بالمجاعة. هذا هو الواقع الذي يعيشه الهايتيون كل يوم. ومن الواضح أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد، وأعتقد أن من الواضح بنفس القدر أننا بحاجة إلى معالجة الأمور بشكل مختلف عما كان عليه في الماضي. ولذلك، أود أن أتطرق إلى أربع نقاط.

أولا، علينا أن نتعلم من تاريخ التدخلات العسكرية الخارجية الكبيرة في هايتي لأنها فشلت في الواقع في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل للهايتيين. وتؤمن كندا إيمانا عميقا بأن جميع الحلول التي نتطلع إليها يجب أن يقودها الهايتيون والمؤسسات الهايتية. هذه هي الطريقة الوحيدة التي سنتمكن بها من إحداث تأثير على العنف الحالي يكون مستداما ويستمر بالفعل. وأعتقد أننا جميعا نتشاطر الرأي المشترك بأن تحقيق الأمن في هايتي أولوية ليس لشعب هايتي فحسب، بل للمنطقة أيضا. وكما سمعنا اليوم، من الواضح أيضا أنها أولوية لجيران هايتي. ولم أسمع أي بيان اليوم لم يشر إليه كأولوية.

ومن وجهة نظر كندا، نحن لا نفكر ببساطة فيما ينبغي عمله. نحن في الواقع نقوم ببعض الأشياء التي نعتقد أنه يجب القيام بها. وخلال الأشهر القليلة الماضية، عملنا مع الشرطة الوطنية الهايتية لفهم الأزمة بشكل أفضل وكيف أن المساعدة الإضافية ستحدث بالفعل فرقا في حل المشكلة. ونحن ملتزمون بالعمل مع الشركاء الآخرين لإحراز تقدم في هذا الصدد. ونتطلع إلى العمل مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومجلس الأمن. وفي الوقت الذي أتكلم فيه، نعمل على تعميق روابطنا ومساعدتنا للشرطة الوطنية الهايتية. نحن نواصل العمل معهم في توفير التدريب – ونحن لا نتكلم فقط عن التدريب والتمويل، بل نقوم ذلك. كما أننا نوفر معدات أفضل، لأن ذلك مطلوب، ويجب أن نتأكد من أن قوة الشرطة لديها القدرة على التعامل مع مستوى العنف الذي يشهده البلد. وسنواصل العمل مع المجلس لنرى ما يجب عمله أيضا، ونتطلع إلى ذلك.

ويسرنا أيضا أن عددا من البلدان قد انضم إلينا في الإسهام في صندوق سلة الأمن، الذي يهدف إلى زيادة قدرة الشرطة الوطنية الهايتية وإضفاء الطابع المهني عليها، ونشجع الآخرين على أن يفعلوا ذلك. وقد فعل الكثيرون ذلك ولكن لم يفعل الجميع ذلك، الأمر الذي لا يزال ضروريا للغاية. ونعتقد أننا جميعا بحاجة إلى ترجمة الكلام إلى أفعال. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان دعم الجهات الفاعلة في هايتي لإعادة بناء نظامي العدالة والإصلاحيات في البلد من أجل تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب.

(تكلم بالفرنسية)

ثانيا، نحتاج إلى مواصلة ممارسة الضغط على العصابات والنخبة التي تدعمها. ونحن نفهم – وبالاستماع إلى كلمات السيدة لا ليم في وقت سابق سرني أن أسمع – أن الجزاءات التي تحرك المجلس بسرعة لفرضها تحدث أثرا. وقد فرضت كندا جزاءات مستقلة على ١٥ عضوا من النخبة الهايتية حتى الآن ردا على أعمال فساد كبيرة وغير ذلك من التصرفات الفظيعة، بما في ذلك تقديم الدعم المالي والعملياتي غير المشروع للعصابات المسلحة. وستواصل كندا العمل مع المجلس ومع البلدان الأخرى لاستكشاف كيف يمكننا أن نفعل المزيد. ونتطلع أيضا إلى تقارير من الخبراء التي يمكن أن تخبرنا على وجه التحديد بما يمكننا القيام به أيضا.

ثالثا، لكسر حلقة الأزمات، نحتاج إلى دعم هايتي لتنشيط اقتصادها والاضطلاع بتنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة حقا. هذا

هو ما نفتقده الآن. ونعتقد أن هايتي تستحق تضامننا ودعمنا المتوقع. يحتاج الشباب الهايتي إلى الأمل في أن يكون هناك مستقبل لهم في وطنهم. وكما قال العديد من أعضاء المجلس، سنواصل بالطبع العمل لمعالجة الأزمة الإنسانية المستمرة، لا سيما في سياق وباء الكوليرا.

رابعا، تشجع كندا أصحاب المصلحة في هايتي على زيادة توسيع نطاق توافقهم في الآراء – لأن الخلاف سيظل قائما دائما. فعلى سبيل المثال، هناك أيام لا نتفق فيها دائما تماما مع حكومة الصين، ولكنني أعتقد أن البيان الذي أدلى به اليوم زميلي السفير جانغ جون كان مهما، حيث أنه تكلم عن الحاجة إلى إشراك جميع فئات المجتمع المدني في هايتي في المناقشات وإلى قيامها بدور هام في توافق الآراء الوطني. وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تضطلع النساء والشباب بدور أساسي في تشكيل مستقبل هايتي.

وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن كندا ستظل ملتزمة التزاما تاما بمعالجة الأزمة الحالية بطريقة إيجابية وتقديم اقتراحات حتى يمكن التوصل إلى القرارات اللازمة، سواء بالنسبة للمجلس، أو لشعب هايتي على وجه الخصوص. وما زلت أعرب عن تضامني مع زميلي سفير هايتي. وسنبذل كل ما في وسعنا للاستجابة للأزمة المستمرة وسنواصل تقديم مقترحات إيجابية لإيجاد حلول أفضل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.